

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

مبني : الخميس ١٥ جاد الاول سنة ١٤١٢ هـ . الموافق ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٩١ م . العدد ٣٧٨٧

عدد ممتاز

مراسيم

تأليف وزارة سيادة الشريف زيد بن شاكر

خلاصة الحكم

اسم المشتكى عليه

الغرامة خمسة دنانير والرسوم	فارس خالد الزناتيني
غرامة عشرة دنانير والرسوم	مرعي محمد عوض مرعي
غرامة عشرة دنانير والرسوم	محمود محمد علي حسن
غرامة عشرة دنانير والرسوم	محمد يوسف عبدالله الفزاي
غرامة عشرة دنانير والرسوم	عزف قياض حسين عبدالله
رد الاعتراض ونفريه عشرة دنانير والرسوم	محمد يوسف عبدالله الفزاي
غرامة عشرة دنانير والرسوم	خالد جبيل علي الاحمد
غرامة عشرون دينار والرسوم	ساري محمود عبد الحميد
غرامة عشرة دنانير والرسوم	احمد محمد عبدالعزیز
الغرامة عشرون دينار والرسوم	مزرعة جمعية المهندسين
غرامة عشرة دنانير والرسوم	محمد اسماعيل سالم
غرامة عشرة دنانير والرسوم	وليد محمد علي
غرامة عشرة دنانير والرسوم	ذيب حسن ذيب ازوي
غرامة عشرة دنانير والرسوم	احمد يوسف محمد
غرامة عشرة دنانير والرسوم	مزرعة جمعية المهندسين
غرامة عشرون دينار والرسوم	الزراعيين

مكتبة الملك

بسم الله الرحمن الرحيم

نص استقالة دولة السيد طاهر المصري

حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم حفظه الله ،

السلام عليكم ورحمة الله ،

يشرفني أن أرفع الى مقامكم السامي أصدق مشاعر الاخلاص والولاء ،
سانداً " العلي القدير أن يحفظكم قادداً للوطن وسندا " لبلاية ، وأن يمدكم بعوده
وتأييده وأنتم تنهضون بمسؤولية بناء الأردن وحمايته ، وتدافعون عن حقوق الامة
ومصالحها في هذه الفترة العصيبة من تاريخنا الحديث .

لقد شرفتموني يا صاحب الجلالة حيث عهدتم إليّ بأمانة المسؤولية ،
وكلفتوني بتشكيل الحكومة بعد أن فاز الميثاق الوطني بمباركة الشعب ، ايذاناً
بانطلاق مرحلة جديدة في حياة الأردن السياسية ومسيرته الديمقراطية ، وبعد أن
خلقت حرب الخليج جراحاً عميقة في تضامن الامة ووجدانها القومي ، وتركت آثاراً
سلبية على المجتمع الأردني في المجالات الاقتصادية والاجتماعية . وقد سعت
حكومتي ، وبدعم كريم من جلالته ، الى تنفيذ توجيهاتكم السامية التي عبرتم عنها
في كتاب التكليف السامي الذي تضمن من المبادئ والمرتكزات والاهداف ما شكّل
دليلاً هادياً لبيان الحكومة الوزاري ، الذي رسمت فيه خططها للتصدي لمجمل
القضايا والمصوبات التي تواجه الأردن في هذه المرحلة الحافلة بالمستجدات
والمتغيرات العربية والاقليمية والدولية ، وقد شملت تلك الخطط المجالات
التشريعية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية .

وقد اتجهت حكومتي ، ومنذ اليوم الاول لتسلمها المسؤولية ، نحو
دفع عجلة التغيير للوصول بالمجتمع الأردني الى حالة شاملة من النهوض الوطني ،
والاستجابة لتحديات المرحلة ، والتجاوز عن كثير من الرواسب التي تقف في وجه
التقدم ، وتحشد من انطلاق طاقات الابداع والعطاء . وقد تبين لها أن
تراكمات كثيرة لا بد أن تزول بالتدريج ، وأن التعامل معها يتطلب حالة عالية من
الوعي والنزاهة والاستقامة والفهم الدقيق للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، والقوى
الفاعلة في التقدم والتغيير ، كما يتطلب ممن يسعون للإصلاح أن يبدأوا
بأنفسهم وبالمؤسسات التي يتولون مسؤولية ادارتها ، في مناخ تسوده الديمقراطية
والمشاركة الواسعة في صنع القرار ، والقبول بالنقد البناء ، والرأي الآخر ،
والاستناد الى المبادئ الوطنية والقومية . وهكذا أصبح العمل باتجاه المؤسسة
والمنهجية ودفع روح المعاصرة هو العنوان الرئيسي لعمل هذه الحكومة .

وعلى الرغم من قصر المدة التي انقضت منذ تشكيل الحكومة حتى
الآن ، فقد سعت حكومتي الى انجاز مشروعات القوانين المستندة الى ميثاقنا
الوطني ، خاصة في مجال انتهاء العمل بالاحكام العرفية ، وفتح المجال أمام
التعددية السياسية ، وتعزيز ركائز الحريات الدستورية ، وتوفير المناخ الحر
للصحافة والطباعة ، وتثبيت أركان سيادة القانون وهيئته ، وتأسيس قواعد
العدالة الاجتماعية ، وتأكيد منعة الأردن واعتماده على ذاته ، والحفاظ على صورته
المشرقة المستمدة من اصالته ومعاصره ومن تاريخه الوطني وكبرياه العظيم .

هكذا منذ اليوم

سيدي صاحب الجلالة ،

لقد بذلت حكومتني كل جهد مستطاع لتعزيز النهج الديمقراطي الصحيح ، ومارست ذلك قولاً وعملاً ، ولم ترفع شعارات غير قابلة للتطبيق ابتغاء لرضى بعض الناس منها ، ورفضت الدخول في أجواء المزایدات والممارسات غير الديمقراطية ، وكانت غايتها الأساسية أن يسود الوطن جو من النزاهة والتسامح والإصلاح ، وأن يلتزم الجميع بالدستور نصاً وروحاً ، وبالميثاق نهجاً ورؤية ، وأن يعملوا لخير الأردن والعرش والديموقراطية ، مستمدين عزيمهم وصمودهم من قيادتهم الفذة ، ووحدة شعبكم الرائعة ، والتزام الأردن القومي والتاريخي بقضايا الأمة ، هذا الالتزام الذي حرصت حكومتني على الوصول به الى أعلى مراحل التنسيق ، خاصة مع الإبقاء الفلسطينيين في السعي نحو السلام العادل والدائم والإشامل . وقد وصلت العلاقات الأردنية الفلسطينية الى مرحلة متميزة تستند الى قواعد الإلغاء والثقة والالتزام بالحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني ، والتأكيد على تنفيذ الشرعية الدولية التي تضمن انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشريف ، وحصول الشعب الفلسطيني على حقه في تقرير مصيره على ترابه الوطني .

وقد استجابت حكومتني للتحديات التي تواجه الأردن ، وحسين تطورات عملية السلام الى ما هي عليه الان كان عليها أن تواجه مسؤولياتها التاريخية حماية

لمصالح الوطن ودفاعاً عن مستقبل أبنائه ، وعلى خلفية وعيها الكامل للابعاد الوطنية لمواجهة المستجدات في ضوء الثوابت الأردنية الوطنية والقومية ، والالتزام الأردن بالحق والشرعية الدولية ، وحرصه على وضوح الرؤية ، وشجاعة القرار ، والحس العميق بالمسؤولية ، وهو الحرص نفسه الذي حكم أداء حكومتني وهي تخطط للإصلاح الإداري ، والتصحيح الاقتصادي ، ورأب الصدع في علاقتنا بأخوتنا العرب ، والانفتاح الواعي على العالم المتغير من حولنا .

سيدي صاحب الجلالة .

ولما كان الأردن يواجه تحديات كبيرة وهو يواجه مسيرته الواثقة على طريق المستقبل ، ولما كانت قواعد العمل الديمقراطي علامات على هذه الطريق ، ومن أهمها قيام علاقة وثيقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية تساعد على تنفيذ الخطط الوطنية في إطار التشريعات والأداء الحكومي ، ونظراً للظروف التي أحاطت بتجربة الشهور الأخيرة من حياتنا السياسية والتي راقبها شعبنا باهتمام عميق ، فأنني أتشرف بأن أرفع الى مقام جلالتم استقالة الحكومة لافساح المجال أمام فريق آخر ينهض بأمانة المسؤولية في ظل رؤيتكم وحكمتكم وقيادتكم الملهمة ، معاهدين الله أن نظل جندكم الأوفياء في مواقع الخدمة المختلفة من أجل أردننا العزيز .

هكذا منذ البداية

سيدي صاحب الجلالة ،

لقد بذلت حكومتني كل جهد مستطاع لتعزيز النهج الديمقراطي الصحيح ، ومارست ذلك قولاً وعملاً ، ولم ترفع شعارات غير قابلة للتطبيق ابتغاء لرضى بعض الناس منها ، ورفضت الدخول في أجواء المزایدات والممارسات غير الديمقراطية ، وكانت غايتها الأساسية أن يمود الوطن جو من النزاهة والتسامح والاصلاح ، وأن يلتزم الجميع بالدستور نصاً وروحاً ، وبالميثاق نهجاً ورؤية ، وأن يعملوا لخير الاردن والعرش والديموقراطية ، مستمدين عزيمتهم وصمودهم من قيادتكم الفذة ، ووحدة شعبكم الرائعة ، والتزام الاردن القومي والتاريخي بقضايا الامة ، هذا الالتزام الذي حرصت حكومتني على الوصول به الى أعلى مراحل التنسيق ، خاصة مع الاشقاء الفلسطينيين في السعي نحو السلام العادل والدايم والشامل . وقد وصلت العلاقات الاردنية الفلسطينية الى مرحلة متميزة تستند الى قواعد الاخاء والثقة والالتزام بالحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني ، والتأكيد على تنفيذ الشرعية الدولية التي تضمن انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشريف ، وحصول الشعب الفلسطيني على حقه في تقرير مصيره على تراه الوطني .

وقد استجابت حكومتني للتحديات التي تواجه الاردن ، وحين تطورت عملية السلام الى ما هي عليه الان كان عليها أن تواجه مسؤولياتها التاريخية حماية

لمصالح الوطن ودفاعاً عن مستقبل أبنائه ، وعلى خلفية وعيها الكامل للابعاد الوطنية لمواجهة المستجدات في ضوء الثوابت الاردنية الوطنية والقومية ، والتزام الاردن بالحق والشرعية الدولية ، وحرصه على وضوح الرؤية ، وشجاعة القرار ، والحس العميق بالمسؤولية ، وهو الحرص نفسه الذي حكم أداء حكومتني وهي تخطط للاصلاح الاداري ، والتصحيح الاقتصادي ، ورأب الصدع في علاقاتنا باخوتنا العرب ، والانفتاح الواسع على العالم المتغير من حولنا .

سيدي صاحب الجلالة ،

ولما كان الاردن يواجه تحديات كبيرة وهو يواجه مسيرته الواشقة على طريق المستقبل ، ولما كانت قواعد العمل الديمقراطي علامات على هذه الطريق ، ومن أهمها قيام علاقة وثيقة بين السلطين التنفيذية والتشريعية تساعد على تنفيذ الخطط الوطنية في اطار التشريعات والاداء الحكومي ، ونظراً للظروف التي أحاطت بتجربة الشهور الأخيرة من حياتنا السياسية والتي راقبها شعبنا باهتمام عميق ، فأنني أتشرف بأن أرفع الى مقام جلالكم استقالة الحكومة لاساح المجال أمام فريق آخر يتخض بأمانة المسؤولية في ظل رؤيتكم وحكمتكم وقيادتكم الملهمة ، معاهدين الله أن نظل جنودكم الاولياء في مواقع الخدمة المغلفة من أجل أردننا العزيز .

هكذا منذ البداية

والله نسأل أن يرفع الأردن ، وأن يحفظ جلالته
قائداً لمسيرته ، وأن يتمتعكم بالصحة والعافية ، انه سميع
مجيب الدعاء .

المخلص ،
ظاهر المصري

صان في ١٤ جمادى الأولى ١٤١٢ هـ
الموافق ٢٠ تشرين الثاني ١٩٩١ م

بسم الله الرحمن الرحيم

نص الرسالة الملكية السامية بالموافقة على استقالة الوزارة

عزيزتنا دولة الأخ طاهر المصري حفظه الله

نبعث اليك بالمحبة الصادقة والتقدير العميق ، ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يحفظكم ويرعاكم ، ونغتنم هذه المناسبة لننقل من خلالكم لكل زملائكم الوزراء التحية والشكر والعرفان وهم الذين حملوا مسؤوليات خدمة الوطن والشعب ، وجاء تصديهم لأداء الواجب في مرحلة عزيزة وخطيرة في آن معا ، حيث كنا نتابع بناء وترسيخ مسيرتنا الديمقراطية ، بعد اقرار المؤتمر الوطني للميثاق ، وحيث كنا نواصل التصدي لانتمنا الاقتصادية والمالية ، ونسعى بهمة وصدق لمواجهة كل الآثار السلبية المترتبة عن أزمة الخليج .

لقد كان اختيارنا لكم في تلك المرحلة تعبيراً منا عن ثقتنا في قدرتكم على حمل الأمانة والمضي بها الى النهايات والتطلعات العزيزة على شعبنا وعلينا ، ونرغب أن نشير بشكل خاص الى عزمنا على ارساء قواعد التعددية السياسية والانطلاق منها نحو آفاق العمل السياسي المنظم والمستند لميثاقنا الوطني ، ودون أن نتوقف عن متابعة معالجة اوضاعنا الاقتصادية والمالية ، من خلال برامج علمية مدروسة تأخذ في الاعتبار مصلحة الوطن والمواطن . وتطورت المساعي السياسية المبدولة والمعنية بالصراع العربي - الاسرائيلي وبالقضية الفلسطينية بشكل مفاجيء لتجمعنا مع كل الأطراف في مدريد وفي وقت أبكر مما كان في توقعنا ، حيث انعقد مؤتمر السلام ، الأمر الذي أدى الى أن تتركز كل جهودنا على مواجهة هذه المهمة والتعامل معها ، ونود أن نسجل لكم التوفيق في الانطلاق وفي المشاركة الأردنية بمؤتمر مدريد ، وفي انعكاس نتائجها علينا بأفضل صور الاعجاب والتقدير العالميين .

مكدا عند الظهور

واذ نقبل استقالة حكومتكم ، ونتمنى لكم ولكل زملائكم الذين شاركوكم المسيرة ، وبذلوا معكم الجهد المخلص ، فأننا نود أن نوكد لكم أنكم موضع المحبة والثقة وموضع التقدير والاعتزاز بكل ما عرفناه فيكم وعنكم من استقامة وعفة نفس ، ومن حماسة خلق وحسن معشر ، وما طبع حياتكم من الحرص العميق على المصلحة العامة ، وأنكم في كل موقع من مواقع الخدمة العامة أهل لحمل الأمانة وأهل لأدائها ، ونثق أنكم بالتجربة التي اكتسبتموها أثناء توليكم لمنصب رئيس الوزراء وبالصبرة التي هيأتكم لمثل هذا المنصب ، ومع كونكم عضوا في مجلس النواب ، فأننا سنظل نراكم مستشارا لنا في مختلف القضايا المتعلقة بمسيرة الدولة ، وأملنا كبير بكم في المستقبل . وفلكم الله ورعاكم وجميع زملائكم ، وأعلننا على مواصلة مسيرة وطننا على كل معيد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الحسوك
الحسين بن طلال

عمان في ١٥ جمادى الأولى سنة ١٤١٢ هجرية .
الموافق ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٩١ ميلادية .

بسم الله الرحمن الرحيم

نص التكليف الملكي السامي بتشكيل الوزارة

عزيزنا سيادة الأخ الشريف زيد بن شاعر حفظه الله

أرجي اليك تحية هاشمية خالصة ، مقرونة بعميق الثقة وصادق المحبة وعظيم التقدير وبعد ،

فقد كنت لنا على مدى العمر أبا كريما ، لازمنا دون انقطاع عبر رحلة سنين المسؤولية الطويلة بطولها ومرها ، ومعينا مخلصا في كل ما كلفناك به من مهام عامة ، وصديقا عزيزا ما ضن يوما في بذل جهد وما بخل في عطاء . مثلما كنت للوطن ذخرا ، وللشعب الأردني أبنا بارعا ، ولمصلحة أمته العربية عاملا ، وفي مستقبلها واثقا مؤمنا . لقد كنت بحق الهاشمي الأميل بعقلك ووجدانك وأعمالك . هكذا كان شاعر بن زيد رفيق سلاح عبد الله بن الحسين أمينا مؤتمنا رحمهما الله وأسكنهما فسيح جنانه .

وبناء على استقالة حكومة دولة السيد طاهر المصري ، وعلى خلفية مسيرتنا المشتركة الطويلة ، ونظرا لما عهدناه فيك من حكمة واقتدار ، وما عرفناه عنك من اخلاص واستقامة ، وما تتمتع به من بعد نظر واعاطة بهجوم الدولة وتطلعاتها ، وبالتحولات الجارية اقليميا وعالميا ، وبما تنطوي عليه من مفاجآت ومستجدات ، فانه يطيب لنا أن نعهد اليك بتشكيل ورئاسة الحكومة الجديدة ، في هذه الفترة بالذات ، التي يجد الأردن نفسه فيها أمام تجمع لم يسبق له مثيل من التحديات الوطنية والاقليمية والدولية .

لقد تحمكت مسؤولية رئاسة الحكومة في ظروف صعبة سابقة ، وكنت الأمين المقتدر ، اذ موّبت المسار ، ووضعت المجتمع الأردني كما أردنا على عتبة استئناف الحياة الديمقراطية حينما أجرت حكومتك انتخابات نيابية عامة كانت مثالا للحرية والنزاهة . وعملت الحكومتان اللتان أعقبتها وفق أحكام ومتطلبات النهج الديمقراطي ، غير أن الأمور لم تكن سهلة يسيرة . حيث نشأت بعض الاحتقانات بين السلطين التنفيذية والتشريعية ، وظهرت بعض

هكذا منذ التوقيع

التجاوزات الخطيرة عبر الخط الفاصل بينهما . وكان سببها ، كما دلت على ذلك معظم مظاهرها ، انحسار الاعراف الديمقراطية المعروفة عن وجدان ممارسيها ، نتيجة طول فترة الإنقطاع عنها ، الأمر الذي انعكس على ادارة شؤون الدولة وحجم ونوعية انجاز مؤسساتها .

وبناء على ذلك ، وحتى تتصوب الأمور من حيث تعميق النهج الديمقراطي ورفع مستوى الأداء في الدولة ، وبلوغ الغايات الوطنية التي تقتضيها المرحلة ، فاننا نؤكد على الأهداف والمركبات التالية : -

على المعيد الداخلي :

أولاً : توطيد دعائم الوحدة الوطنية بكل مورها وأشكالها ، باعتبارها الضمانة الأكيدة لأمن الدولة ومنعتها ، وواحدة من قواعد التقدم والنماء فيها . فجميع الأردنيين متساوون أمام القانون بغض النظر عن أصولهم ومنابتهم وانتماءاتهم وجنسهم ودينهم ولونهم ومذاهبهم ، رجالاً ونساءً على حد سواء . وجميع الأردنيين كذلك شركاء في التنمية والمنافع . ولعل من أبرز ما يأتي في مقدمة متطلبات ترسيخ الوحدة الوطنية هو سيادة القانون ، وترسيخ النهج الديمقراطي وتوازن تنمية الاقاليم ، وعدم التهلون مع كل من يحاول العبث بتماسك نسيجنا الوطني بالفعل أو القول أو الشعار أو القرار ، وذلك بتطبيق أحكام القانون .

ثانياً : العمل على حماية وتدعيم الاستقرار بسائر أبعاده . فالاستقرار لا يقتصر فقط على أبعاده الأمنية والاقتصادية والاجتماعية ، بل يتجاوز ذلك إلى استقرار العلاقة بين السلطين التنفيذية والتشريعية ، كي تعمل آلة الدولة بتوافق وانتظام بين سائر

أجزائها . وتحقيق هذا البعد من الاستقرار هو مسؤولية مشتركة بين السلطين ، وبدونه يتدنس مستوى الاداء في الدولة ، ويضطرب سير العمل في مؤسساتها ، وترتكب عملية تنفيذ الاجندة الوطنية ، مما يؤثر سلباً على اوضاع المجتمع وممالح المواطنين . ولقد كان من أبرز مظاهر عدم استقرار العلاقة بين السلطين التنفيذية والتشريعية تشكيل حكومات ثلاث خلال سنتين ، واجراء عدة تعديلات في الحكومتين السابقتين . ولا اجدي بحاجة الى التاكيد من جديد على أهمية الفصل بين السلطات عملاً بأحكام الدستور ، وعلى حقيقة أن العلاقة بين السلطين التنفيذية والتشريعية هي علاقة تكامل وتعاون ، لا علاقة مناكفة وخلخلة وتعطيل ، وان السلطين انما تتحاوران وتعملان من أجل خدمة الشعب وتأمين مصلحة الوطن .

ثالثاً : ان القوات المسلحة وأجهزة الأمن المختلفة هي درع الوطن وعينه الساهرة ، وهي من أهم ركائز الاستقرار والتنمية . واذا كان دعمها وتطويرها ورعايتها واجبا وطنيا ، فان ابقاءها في منأى عن اللعبة السياسية مسؤولية وطنية مشتركة ، أكدها الميثاق الوطني وأثبتت سلامتها تجربتنا الأردنية . ولا ريب أن مثل هذه الحقائق لا تغيب عن بالك وأنت ابن الجيش العربي / القوات المسلحة الأردنية .

رابعاً : لا بد من مواصلة عملية استكمال الحياة الديمقراطية ومولاا للتعددية السياسية التي نظم اطارها الميثاق الوطني . وهذا يعني اعطاء موضوع المضي بالتشريعات القانونية اللازمة أولوية خاصة . ومن ذلك قانون ترخيص الأحزاب السياسية الأردنية

المنبت والولاء ، وقانون المطبوعات والنشر ، وفقا لأحكام الدستور واسترشادا بمبادئ الميثاق الوطني ، وبمصلحة الدولة العليا . كما يعني ذلك ، وكما أظهرت تجربتنا ، ضرورة التأكيد على أن الديمقراطية منهج عام وطريقة حياة بحاجة إلى تعميق وبلورة ، وإلى تثقيف الناس بأصولها ومسؤولياتها ، سواء من خلال أجهزة الاعلام ، أو المؤسسات التعليمية المختلفة ، كي تتجدد أعرافها الصحيحة تحت قبة البرلمان وخارجها . والأجواء العامة لا يمكن أن تصبح ديمقراطية حقبة ، إلا إذا تحرر المواطنون من الخوف في ظل سيادة القانون . ولا يمكن لأحد أن يدعي التزامه بالديموقراطية طالما أنه يتحرك في الخفاء أو يمارس الارهاب الفكري ، من خلال المنشور أو الرسالة أو عبر الهاتف . وكل من يرتكب مثل ذلك ، هو خارج على الديمقراطية ومبادئ الميثاق الوطني . ولا بد من كشفه على حقيقته المعادية لاختيار الشعب ، ومسيرته الديمقراطية ، ومحاسبته وفق أحكام القانون .

خامسا :

في ظل الديمقراطية تزداد المسؤولية الوطنية لأجهزة الاعلام ومؤسسات التوجيه المختلفة . وعليه لا بد من استناد المادة الاعلامية والتوجيهية إلى العقل والمعرفة ، ومن استرشادها بالمصلحة الوطنية العليا ، كغيرها من أجهزة الاعلام ومؤسسات التوجيه ، في أعرق بلدان العالم ديمقراطية ، والتي تستطيع شعوبها التمييز بين الفوضى الناجمة عن الحرية غير المسؤولة ، وبين الحرية المتميزة بالمسؤولية .

سادسا :

المنفي في تنفيذ برنامج التمحيص الاقتصادي بعد أن أخذت الأمور تتحرك ولو بشكل بطيء نحو التخلص من الآثار الحادة لأزمة

الخليج . ولعل أول ما يأتي في مقدمة الأولويات ، استمرار العمل الجاد المركز لمعالجة الاختلال الداخلي والخارجي في اقتصادنا الوطني وتوفير المناخ المناسب لجذب المستثمرين ورؤوس الأموال الأردنية من الخارج ، وزيادة الادخار ، وتنشيط عملية الانتاج والبحث عن أسواق جديدة للتصدير ، وللمعاملة الأردنية ، واستئناف النمو الاقتصادي وتنشيط عملية التنمية الاجتماعية المتكاملة ومعالجة جيوب الفقر وتنمية القوى البشرية بتطوير وسائل التأهيل والتدريب ، والتركيز على اقتصاد الخدمات من سياحة ونقل واستشارات وغيرها ، وتفعيل القطاع الخاص بكل الطرق لخلق فرص عمل جديدة تساعدنا على معالجة مشكلة البطالة المتفاقمة ، ووضع الخطط الزراعية المناسبة ، وتوجيه الجهد نحو ارشاد زراعي أوسع وأعمق ، ونحو تكثيف أعمال الوقاية ومكافحة الآفات الزراعية .

سابعاً :

ان الأردن الذي يستورد معظم احتياجاته من الطاقة ، ويعاني من نقص متزايد في المياه ، يحتاج في هذين المجالين إلى سياسة واحدة ذات شقين :

الأول - تكثيف البحث والتثقيب عن مصادر الطاقة والمياه وتطوير القائم منها .

والثاني - تبني سياسة واضحة المعالم للمحافظة على الطاقة والمياه والاقتصاد في استعمالاتها ، ووضع برامج وطنية تفصيلية واسعة لهذا الغرض .

هكذا عند العمل

شامنا : تطوير الإدارة على أسس علمية ، وتبني سياسة جادة ومولا لهذا الغرض ، واستيعاب الكفاءات الممتازة والمتوفرة ، والاستفادة من خبرات العائدين من الخليج في كل ذلك . والعمل وفق الأنظمة والقوانين ومبدأ تكافؤ الفرص ، ووضع حدٍّ للمحسوبية التي أخذت تتزايد بارتضاع وتيرة اللعبة السياسية الداخلية في ظل الديمقراطية . فالأداء الإداري الناجع ، لا يكون إلا بقيادات إدارية كفؤة ومستقرة ، يتم اختيارها وفق معايير علمية دقيقة . ولا يخفى عليكم أن التغييرات المتكررة المرتجلة والسريعة في القيادات الإدارية ، تترك الإدارة وتلحق الضرر بمصالح المواطنين وتعطل تنفيذ برامج الحكومة .

على الصعيد العربي :

أن الأردن الذي ما عاش يوماً إلا لأمته ، والذي جعل رائده على الدوام العمل على تحقيق الوفاق والتعاون بين أعضاء الأسرة العربية الكبيرة ، لم تنل من عزيمته الثابتة أو من قناعاته الراسخة التوترات التي طرأت على العلاقات العربية بسبب أزمة الخليج . وعليه ، فإننا نؤكد على أهمية تنشيط الحوار مع الحكومات العربية ومولا إلى إعادة العلاقات الطبيعية بين الدول العربية بعامة ، وبين الأردن وبين بعض أشقائه بشكل خاص ، وإيماننا منا بأن الحوار والتواصل هما الكفيلان بإزالة سوء التفاهم والتدابير ، وبتبني الحقائق التي من شأنها تجديد أجواء الريبة والشك ، واستعادة الثقة باعتبارها القاعدة الأساس للتفاهم العربي والعمل الجماعي المشترك . أن بعض المبادرات الأخوية كتلك التي قامت بها المملكة العربية السعودية الشقيقة بفتح حدودها أمام البضائع ووسائل النقل الأردنية تشكل بداية انفتاح حقيقي في محل شكرنا وتقديرنا . ومن هنا لا بد من مواصلة سياسة الحوار الهادئ ، منطلقين من حسن نوايانا ومن محبتنا الراسخة لكل

أشقائنا ، ومن ثقتنا بأن الحقيقة ستظهر في النهاية ، وبأن الحفاظ على المصلحة العربية العليا هو رائد الجميع دونما استثناء ، وبخاصة أن الأمة العربية تقف اليوم عند منعطف تاريخي هام منعه التوجه الجماعي نحو حل النزاع العربي - الإسرائيلي بالطرق السلمية .

على الصعيد الدولي :

أن الثقة والاحترام والسمعة الحسنة التي يتمتع بها الأردن على الصعيد الدولي ، هي رصيد كبير لنا ، لا بد من المحافظة عليه ، والعمل على تطويره والاستفادة منه . وقد جاء هذا الرصيد خلاصة سياسات الأردن المعتدلة المتوازنة القائمة على الاحترام المتبادل ، مثلما كان ثمرة جهود مظلمة بذلناها في سبيل تعميق علاقات صداقة راسخة بين الأردن والدول الأخرى ، وبيننا وبين عدد كبير من قادة العالم .

وعليه ، فلا بد من مواصلة تفعيل علاقاتنا الدولية في إطار رغبتنا لتوسيع دائرة التعاون بيننا وبين الآخرين ، ومن منطلق ادراكنا لازدياد مساحة الاعتماد المتبادل بين دول العالم وشعوبه ، تحقيقاً لمصالحنا الوطنية وتأكيداً لمكانتنا الإقليمية . ولعل من أبرز الأهداف التي ينبغي العمل من أجلها هو توضيح الواقع الأردني بكل أبعاده ومتطلباته .

عملية السلام :

أن من أكبر مهام الحكومة في هذه المرحلة ، مواصلة المشاركة في عملية السلام التي بدأت في عهد الحكومة المستقلة ، وتعبئة كل الجهود والطاقات ، للمساهمة في انجاح هذه العملية ، التي ما زلنا في بداياتها الأولى . والنجاح في مفهومنا ، يعني التوصل إلى سلام عادل دائم شامل ، على أساس معادلة

هكذا عندنا

الأرض مقابل السلام ، تنفيذاً لقراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين ينطبقان على سائر الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس العربية ، وحل القضية الفلسطينية بكل أبعادها على أساس قرارات الأمم المتحدة ، وهو الحل الذي يؤمن للشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية المشروعة بما في ذلك حقه في تقرير مصيره على ترابه الوطني . وبهذه المناسبة نعيد تأكيد دعمنا للوفد الأردني - الفلسطيني المشترك في عملية السلام ، معربين عن اعتزازنا بمهمته الوطنية النبيلة وبإنجازاته المتميز في مؤتمر مدريد .

ولا يخفى عليكم أن إدارة سياسة داخلية وعربية ودولية ناجحة وفق الأسس التي ذكرتها ، ستشكل بذاتها أحد عوامل الانتصار في معركة السلام الشاقة التي لا بد أن يخوضها الوطن بكامل قدراته ومؤسساته .

منتظرين تنسيبكم بأسماء زملائكم الوزراء ، ومؤكدين ثقتنا فيكم ودعمنا الكامل لكم ، ومؤملين لكم التوفيق والنجاح ، ندعو الله أن يسدد خطانا ويهتدنا سبيل الرشاد ، عزيزنا .

أهـوكم
الحسين بن طلال

عمان في ١٥ جمادى الأولى سنة ١٤١٢ هجرية .
الموافق ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٩١ ميلادية .

بسم الله الرحمن الرحيم

نص الرسالة التي رفعها الى مقام حضرة صاحب الجلالة
الملك المعظم

سيادة الشريف زيد بن شاكرا اثر تكليفه بتأليف الوزارة

مولاي صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم حفظه الله ورحمه

يشرّفني - يا مولاي - وقد أسبغتم عليّ ثقتكم الملكية السامية ، وكلّفتُموني بتشكيل الوزارة الأردنية الجديدة ، أن أرفع الى مقامكم السامي كل محبتي وولائي ، مقرونين بأعمق العرفان وانبل المشاعر ، وقد كنت في معيتكم - يا مولاي - مواطناً من هذا الشعب الذي يدين لقائده بالولاء والاعتزاز ، وجندياً في الجيش المصطفوي الذي بادلكم دائماً الثقة بالثقة ، والمحبة بالمحبة ، والولاء بالحرص الهاشمي الثابت على بناء الوطن وخدمة الأمة . وعليه فإن ما هو صعب على النفس وعلى العقل أن يكون في وسعي التعبير لقائدي الذي رافقته العمر ، ولعملي الذي نهلت من حكمته وعطفه وإنسانيته وعمق رؤياه ، عن كل ما علمت وتعلمت - يا مولاي - . وانسي إذ أقدم وزملائي الى موقع المسؤولية التي كلّفتمنا بحمل أمانتها ، فسوف نظل نحمل في النفس والخاطر توجيهاتكم السامية ورؤيتكم الفدّة وحكمتم العظيمة .

إن تكليفكم السامي يا مولاي يأتي في مرحلة من تاريخ الوطن ، حيث أن نرى أن اعتماد المبادئ والمرتكزات والأهداف التي تضمنها كتاب التكليف ، ستظل هادياً لنا في سعينا نحو ترسيخ مسيرتنا الديمقراطية ، ونحن نواجه تحدي السلام بكل الثقة بالنفس والشعب والأمة ، وإذا كنت - يا مولاي - قد أشرقت بحكومتني الأولى على استئناف المسيرة الديمقراطية في بلدنا ، فإن كل ما طبع عملية الاستئناف من أعداد للانتخابات العامة وأجاء لها ، واجماع محلي وعربي ودولي على مدى نزاهتها ، إنما هو بفعل توجيهاتكم وحرصكم وعزمكم الأكيد

هكذا عند الشهد

على أن يكون شعبنا شريكا واميا بالمسؤولية عبر ممثليه المنتخبين ، ثم جاء اقرار الميثاق الوطني مؤكدا على ذات الحرص والعزم المستهدفين اتمام البناء الديموقراطي واقرار التعددية السياسية على قاعدة الالتزام بالدستور والميثاق ، واذا تشرفتوني بحمل الأمانة وأداء الواجب من موقع رئيس الوزراء ، فانني أرجو - يا مولاي - أن أؤكد لكم تصميمنا الدائم على أن يكون هذا الأداء وذلك الحمل في مستوى ما تعلقه علينا قيادتك الشجاعة الحكيمة من الأمل ، وبخاصة أن مشاركتنا في مؤتمر السلام والبحث عن التسوية العادلة للقضية الفلسطينية وللصراع العربي - الاسرائيلي ، لن تشغلنا عن متابعة مهامنا الداخلية ، وبخاصة فيما يتعلق منها باتمام البناء الديموقراطي واقرار التعددية السياسية ووضع التشريعات المتعلقة بهذه المهمة الكبيرة ، ثم ما يتعلق بأوضاعنا الاقتصادية والمالية وكل ما يرتبط بهما ، وستكون الحكومة - يا مولاي - الحريصة على متابعة الجهود وتكثيفها في اتجاه تجاوز نتائج أزمة الخليج السياسية والاقتصادية ، وإعادة لحمة التضامن للعلاقات العربية . وعليه فاننا سنظل نحمل لكل اشقاتنا المحبة الراسخة والحرص الأكيد على مصالح أمتنا ، ونتوجه اليهم بدعوة صادقة من أجل العمل معا على تجاوز نتائج أزمة الخليج وآثارها على علاقتنا الأخوية ، وعلاقتنا مع العالم . آخذين من كتاب التكليف الملكي السامي معالم الطريق التي تضي بنا الى كل ما يحبه ويرضاه سبحانه وتعالى لنا .

وان حكومتي - يا مولاي - وهي تتحمل المسؤولية في هذه المرحلة الحكيمة من تاريخ وطننا ستجعل من الميثاق الوطني دليلا لاطار عملها في مختلف المجالات وعلى جميع الأبعاد .

وستظل توجيهات جلالكم وحكمته وتجربته هي ما نلتزم به ونسترشد وزملائي الذين التمس من جلالة مولاي اصدار الازادة الملكية السامية لتشكيل الحكومة التي تجمعني وايامهم .

واسأل الله في الختام أن يحفظكم ويرعاكم ، وأن يكون معنا دائما في خدمة الوطن والأمل في ظل قيادتكم الهاشمية الحكيمة .

خادمكم المطيع
زيد بن شاكور

عمان في ١٥ جمادى الأولى سنة ١٤١٢ هجرية .
الموافق ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٩١ ميلادية .

هكذا منذ لا حول